

ثغرات الحماية في المكسيك

أندريا فيلاسنيور وإيلبا كوريا

مثّلت المكسيك واحدة من أهم البلدان للذين هَجَرهم العنف الدائر في المثلث الشمالي لأمريكا الوسطى كوجهة نهائية وكبلد للعبور على حد سواء، ويدعو ذلك إلى ضرورة ملحة لتحسين الحكومة المكسيكية لمنظومات اللجوء لديها وإجراءات النظر في طلبات اللجوء لتفي بالغرض المنشود منها في ظل ذلك السياق.

في المنطقة في التسعينيات توقفت تدفقات اللاجئين من أمريكا الوسطى لكن موجة جديدة حلت مكانها تتمثل في هجرة أعداد كبيرة من المهاجرين الاقتصاديين الفارين من براثن الفقر والفاقة التي بسطت ظلّالها على بلدان أمريكا الوسطى خاصة منها دول المثلث الشمالي^١: السلفادور وغواتيمالا وهندوراس. وتضاعفت أعداد المهاجرين إلى الولايات المتحدة الأمريكية مع وقوع الكوارث الطبيعية منها على سبيل المثال إعصار ميتش في عام ١٩٩٨ وزلزال السلفادور في عام ٢٠١١.

يمثل مسار الهجرة العابر من أمريكا الوسطى فالمكسيك فالولايات المتحدة الأمريكية واحداً من أكبر مسارات الهجرة في العالم إذ تشير مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين إلى أنّ ما لا يقل عن ٥٠٠ ألف شخص يعبرون المكسيك في كل عام. لكنّ تغيرات كبيرة لا تخطئها العين حدثت على الأقل خلال العقد المنصرم في توليفة تدفقات الهجرة غير النظامية إلى المكسيك وخصائصها خاصة من ناحية الأسباب المولدة للتهجير في كل من هندوراس والسلفادور وغواتيمالا بدرجة أقل.

واستجابة لذلك، أسست المكسيك عام ١٩٨٠ لجنة مساعدات اللاجئين، وفتحت مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين مكتباً لها في المكسيك عام ١٩٨٢، ثمّ أسست المكسيك عام ١٩٩٠ اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. ثم أدخلت المكسيك أيضاً منظومة اللاجئين في تشريعاتها الوطنية عام ١٩٩٠ وبعد عشر سنوات،

وتتأصل جذور التّهجير في الثمانينيات عندما اندلعت الحرب الأهلية في بلدان مثل غواتيمالا والسلفادور وصاحبها موجة من القمع أدت إلى تهجير الناس نزوحاً في الداخل ولجوءاً إلى الخارج. فاختار البعض الفرار إلى الدول المجاورة لكنّ مئات الآلاف غرهم هاجروا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد انتهاء النزاعات



وتمكينهم مباشرة دون تعقيدات من دخول عملية تحديد صفة اللاجئ بما في ذلك تمكينهم من الوصول إلى المنظومات العدلية خاصة منها القدرة على الطعونات والدفع في المحاكم وغيرها من الجهات المعنية. وعلى المكسيك أيضاً أن ترسم سياسات عامة فاعلة لضمان الاندماج المحلي ولضمان كامل حقوق اللاجئين.

تدابير تحديد اللاجئين

من أهم الاعتبارات التي يجب مراعاتها في رسم السياسات العامة السمات الاجتماعية-السكانية للأشخاص الذين يسعون للحماية. لكن هذا الاعتبار، رغم أهميته، لم يُفرض أثراً كبيراً على الإجراءات التي اتخذتها المؤسسة الوطنية للهجرة (COMAR) لإحداث التحسينات اللازمة في معلومات حق اللجوء ونطاقه وآلية تمكين وصول طالبي اللجوء له.

خاصة أن القادمين إلى المكسيك من السلفادور وغواتيمالا وهندوراس عادة ما تكون مستويات تعليمهم منخفضة ويعانون من استضعاف اقتصادي اجتماعي يقابل ذلك شح في المعلومات المتاحة حول اللجوء وكيفية التقدم بطلب للجوء، وحتى تلك المعلومات القليلة لا تتيحها الجهات التي تمتلكها إلا إذا أُكْرِهَتْ على ذلك. ولعل لتلك الجهات ما يسوغ تصرفها لكن إخفاء المعلومات بهذه الطريقة فيه تجاهل لحقيقة ثابتة هي أن الناس المحتاجين للحماية عادة ما يجهلون أن لهم الحق في الاعتراف بهم كلاجئين خاصة مع تدني مستويات تعليمهم التي تصل في بعض الأحيان إلى الأمية وكل ذلك يعيق من حصولهم على فهم صحيح وإحاطة كاملة بمجمل الجوانب القانونية للوضع الذي يعيشون فيه. وبذلك يصبح تدني وضعهم الاقتصادي-الاجتماعي سبباً في زيادة استضعافهم ومعاناتهم وافتقارهم للمعلومات اللازمة حول وضعهم، لا يجدون سبيلاً لتحديد حاجاتهم في الحماية ولا التعامل معها أصلاً.

تمكين الوصول إلى إجراءات اللجوء

تمثل سياسات الهجرة وسياساتها التي تنفذها المكسيك واحدة من أهم معيقات الوصول إلى إجراءات اللجوء، منها الاحتجاز القسري والممنهج للأشخاص المنتقلين وتسريع ترحيلهم قسراً عدا عن انعدام الموارد التي يفترض أن تتاح إلى الأفراد الراغبين في السعي وراء الحماية من الإعادة القسرية، وكل تلك التدابير تتشوش على حق التقدم بطلب الحصول على صفة اللاجئ. وبهذا الصدد، لا بد من اتخاذ التدابير الضرورية لتجاوز الخطاب الرسمي المنصب على أن الأشخاص المعرضين لهذه المعاملة إما قدموا للمكسيك كدولة 'عبور' لوجهتهم النهائية وأنها ليست مستقرًا لهم. وما هي إلا حجة يزداد التشكيك بها ومصداقيتها. وهناك واجب على الدولة بأن تضمن منع انتهاك إعادة اللاجئين لمبدأ عدم الإعادة القسرية

صدقت المكسيك اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين لعام ١٩٥١. وفي عام ٢٠١١، أقرت المكسيك قانوناً للهجرة وقانوناً للاجئين والحماية التكميلية (عُدل لاحقاً عام ٢٠١٤ ليصبح: قانون اللاجئين والحماية التكميلية واللجوء السياسي).

سمات الهجرة الجديدة

في وقت ليس ببعيد، بدأت أعداد المغادرين لهندوراس والسلفادور لأسباب اقتصادية بحتة بالانخفاض يقابله ارتفاع بأعداد الفارين من العنف والجريمة المنظمة والاضطهاد. فمُنذ عام ٢٠٠٦، أودت الأحداث بحياة ما تقدر أعدادهم بـ ١٥٠ ألفاً في السلفادور بمعدل يفوق ٥٠ قتيلاً على يد العصابات الإجرامية لكل مائة ألف في العام الواحد أي ما يزيد على ثلاثة أضعاف معدل القتل في المكسيك بل ما يفوق عشرة أضعاف المعدل ذاته في الولايات المتحدة الأمريكية. وفي عام ٢٠١٥، سجّلت السلفادور معدل ١٠٣ قتيلاً على يد العصابات لكل مائة ألف من السكان يقابله ٥٧ في هندوراس و٣٠ في غواتيمالا. وحتى معدلات الأطفال تحت سن العشرين من ضحايا جرائم القتل فقد سجلت ارتفاعاً في السلفادور وغواتيمالا مقارنة بمعدلاتها في أي بلد آخر في العالم. وفي عام ٢٠١٥، احتجزت سلطات الهجرة المكسيكية قرابة ٣٥ ألف مراهق أكثر من نصفهم كانوا غير مصحوبين بالبالغين.

وفي السنوات الأربعة الماضية، ازدادت طلبات اللجوء في المكسيك من ١٢٩٦ في عام ٢٠١٣ إلى ٨٧٨٨ في عام ٢٠١٦. حصل منها ٢٨٧٢ على صفة اللجوء أو اللجوء. لكن هذه الأرقام ما زالت ضعيفة مقارنة بعدد الفارين من بلدان المثلث الشمالي في أمريكا الوسطى ممن اعترضتهم المكسيك واحتجزتهم. وبين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٦، فاق عدد المعتقلين من بلدان المثلث الشمالي في أمريكا الوسطى ٥٢٠ ألفاً معظمهم (٥١٧ ألفاً و٢٤٩) كان مصيرهم أن رحّلهم السلطات (برعاية العهد الوطني للهجرة).^٣ من بين ما يقدر عدده بـ ٥١ ألف طفل مهاجر ومراهق غير مصحوبين بالبالغين ممن لديهم حاجات محتملة للحماية في المكسيك والقادمين من أمريكا الوسطى بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٦، لم يتقدم منهم أكثر من ١,١٪ لطلب اللجوء، وحتى هؤلاء لم يحصل منهم على حق اللجوء أو الحماية التكميلية سوى ٣٣٠ فرداً (٤,٤٪).

من جانب آخر، تمخضت قمة الأمم المتحدة للاجئين والمهاجرين عام ٢٠١٦ عن تحسينات تجسدت في رفع معدلات الاعتراف بصفة اللاجئ وبقطع الدول المشاركة لتعهداتها بالاتزام بإدخال إجراءات حقيقية في منظوماتها لتوفير 'معاملة إنسانية تحفظ كرامة المهاجرين واللاجئين'، لكن تحديات كثيرة ما زالت قائمة في مواجهة توفير الحماية للاجئين في المكسيك. ومن هنا، نجد حاجة ماسة إلى تبني التدابير الكفيلة بتحديد الأشخاص الذين يحتاجون للحماية

أكتوبر / تشرين أول ٢٠١٧

www.fmreview.org/ar/latinamerica-caribbean

الآليات الفعالة للتنسيق ما بين مؤسساتها المختلفة والمؤسسة الوطنية لهجرة لتسهيل تنظيم العملية ككل فور الاعتراف بالأشخاص على أنهم لاجئون. وأخيراً، ينبغي للمكسيك أن تؤسس برامج شاملة لضمان حصول جميع أفراد مجتمع اللاجئين على حقوقهم كحق الصحة والتعليم ولا بد لها من الترويج لدمجهم اجتماعياً واقتصادياً.

أندريا فيلاسنيور subdireccionsjrmex@sjrlac.org

مديرة المشروعات، المنظمة اليسوعية لخدمة اللاجئين، المكسيك
<http://en.jrs.net>

إيلبا يانيت كوريا elba.coria@ibero.mx

مديرة، عيادة الأيدي فوبا القانونية، جامعة إيبيروامريكانا، المكسيك
[@AfClinica](http://ibero.mx/derecho)

UNHCR Fact Sheet. February 2017 .١

(صحيفة الحقائق للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فبراير/شباط 2017)
<http://bit.ly/UNHCR-Mexico-Feb2017>

٢. يشار إليها أيضاً بشمال أمريكا الوسطى.

٣. المصدر: وزارة الداخلية - شعبة سياسة الهجرة.

ما يتطلب بالضرورة أن تبدأ المكسيك بإطلاق التدريب المناسب بما في ذلك توفير الأدلة الإرشادية والتنفيذية بغية ضمان انسجام سياسات الهجرة واللجوء فيها مع المعايير الدولية ومنها على سبيل المثال توفير بدائل الاحتجاز لطالبي اللجوء.

الوصول إلى العدالة والإجراءات النظامية

يؤسس قانون اللاجئين والحماية التكميلية واللجوء السياسي معايير للحماية وإجراءات كافية وواضحة. لكن الممارسة على أرض الواقع تشير إلى وجود عوائق إدارية وعملية تُفوّض الحماية المكفولة بالقانون وتحد من تنفيذ الحق بالإجراءات العادلة والفعالة إذ إنها، على سبيل المثال، تحد من قدرة الأفراد المحتجزين في مراكز احتجاز المهاجرين وتمنع عنهم المساعدة القانونية. مثل هذه المعوقات تقف حائلاً أمام إنجاز حق الحماية للشخص بصفته لاجئاً وهذا ما يستدعي بدوره التساؤل حول مدى التزام الدولة بتوفير الحماية الفعالية للاجئين.

وفضلاً عن معالجة أوجه القصور التي تعيق في الوضع الراهن من الاعتراف بصفة اللاجئ، على المكسيك أن تحرص أيضاً على توفير